العرب
الثلاثاء 2021/10/19
السنة 44 العدد 12214

المعارضة المصرية توظف حقوق الإنسان لاستعادة نشاطها

أحزاب تطالب بتعديل قوانين الحبس الاحتياطي والانتخابات وتنتظر دورا في الشارع

تحاول أحزاب المعارضة المصرية توظيف الملف الحقوقي لاستعادة حضورها السياسي والشعبي الذي تراجع كثيرا خلال السنوات الماضية، عبر تبنيها للخطة الحكومية في المجال الحقوقي، لكنها مازالت تأمل السماح لها بلعب دور سياسي وإعلامي أكبر يمكن من خلق بيئة سياسية متوازنة تقود نحو إرساء تغييرات قانونية مهمة لصالح المصريين وذلك دون الاصطفاف خلف جماعة الإخوان الذي كان سببا في تقييد أنشطتها.

أحمد جمال
صحافي مصري

القاهرة – دخلت أحزاب المعارضة المصرية بورصة انفتاح الحكومة على منظمات حقوق الإنسان، وتحاول أن تحظى بقدر معقول من المساحة الممنوحة للجماعات الحقوقية النشطة بعد الإعلان عن الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، ما دفعها لاستعادة جانب من زخمها بعد توقف، معلنة ترحيبها بالخطوات الحكومية بانتظار أن تتلقى إشارات سياسية خضراء للتحرك على نحو كبير في الشارع المصري.

طلعت خليل

الأحزاب تعوّل على تهيئة المناخ السياسي للممارسة الحزبية الجادة

محمد السيد أحمد

المعارضة عليها دور مهم لاستعادة زخم الأحزاب في الشارع

وشاركت ثمانية أحزاب معارضة في دائرة حوار حملت عنوان "دور الأحزاب السياسية في تفعيل الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان" قبل أيام، وطالبت بإطلاق سراح المزيد من المسجونين في قضايا الرأي، وتعديل قانون الحبس الاحتياطي وتعديل قوانين الانتخابات التشريعية ووقف محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية.

واقترحت الأحزاب التي شاركت، وهي: المصري الديمقراطي الاجتماعي وحزب الدستور والكرامة والمحافظين والعربي الناصري والتحالف الشعبي الاشتراكي والحزب المصري الشيوعي وحزب العيش والحرية (تحت التأسيس)، تنظيم مؤتمر عام تشارك فيه نقابات وأحزاب لحشد وتعبئة منظمات المجتمع المدني مجدداً.

إشارة إيجابية

تجد أحزاب المعارضة التي غابت عن الحياة السياسية عمليا طوال السنوات الماضية في التوجه نحو تحسين الأوضاع الحقوقية مدخلاً لإعادة الحديث عن الأوضاع السياسية وتوصيل رؤيتها بشأن التعامل مع جملة من القضايا الشائكة، وبدا أنها تجس نبض جهات رسمية عديدة أبدت مواقف داعمة لحرية الرأي والتعبير.

ونظرت الأحزاب المشاركة في الاجتماع إلى الافراج عن بعض أعضائها المحبوسين على ذمة قضايا تظاهر ورأي على أنها إشارة إيجابية لإمكانية التحرك على نطاق أوسع سياسيا بعد أن حصرت اهتمامها في قضايا إقليمية مؤخرا.

واختارت هذه الأحزاب أن يكون التحرك من خلال عقد مائدة حوار لم تُفصح عنها إعلاميًا من قبل، وبحثت عبر مائدتها عن نقاط التقاء مشتركة مع جهات حكومية.

وأكد أمين عام حزب المحافظين (معارض)، طلعت خليل، أن الحزب أعلن تأييده لخطة الحكومة الحقوقية، كذلك الحال بالنسبة إلى غالبية أحزاب المعارضة، التي تؤكد أن ثمة مشكلة في الملف الحقوقي بحاجة لمعالجة سياسية، غير أن الأزمة تتمثل في كيفية تنفيذها وماهية الأطراف المشاركة فيها، وهل ستكون الأحزاب حاضرة أم لا؟

وأضاف في تصريح لـ"العرب" أن تطبيق ما يتعلق بالحقوق السياسية في الخطة بحاجة لتغيير في قانون الحبس الاحتياطي الذي يشهد نقاشات حول إمكانية تعديله، وتعديل قوانين مباشرة الحقوق السياسية التي توصف بأنها "سيئة السمعة"، والتي أقرت إجراء انتخابات البرلمان بالقائمة المطلقة المغلقة من دون أن تفرز برلمانا يعبر بشكل حقيقي عن توجهات المواطنين.

وأوضح بأن الأحزاب تعول على تهيئة المناخ السياسي للممارسة الحزبية الجادة بعيداً عن الأحزاب المصطنعة، وهو أمر يصب في صالح الدولة ولن يخصم من رصيدها، في ظل وجود كوادر لديها رؤى مهمة تسعى للتعبير عنها في إطار الدولة الوطنية.

وتتوقع دوائر حزبية أن تلعب دورا على مستوى الحضور الإعلامي ومخاطبة الجماهير والتحرك في الشارع وعرض الرؤى والاتجاهات السياسية الفترة المقبلة، بعد أن جرى الاستعانة برئيس حزب الإصلاح والتنمية محمد أنور السادات، ليكون بمثابة همزة وصل بين الحكومة ومنظمات وهيئات حقوقية وسياسية دولية، بما يبرهن على أن هناك انفتاحًا على شخصيات معارضة غابت لسنوات.

دور مهم

تكمن الأزمة الحقيقية أمام أحزاب المعارضة في أنها قد تُطالب بأن تكون تحركاتها ضمن المساحة الممنوحة لأحزاب الموالاة، ما يفرض عليها التنسيق مع أحزاب تسير في فلك الحكومة بينما دائرة الحوار الأخيرة شهدت اعتراضات على المشاركة في فعاليات تهيمن عليها أحزاب حكومية، لأنه يخصم من رصيد المعارضة في الشارع.

ودخلت بعض أحزاب المعارضة الانتخابات التشريعية الأخيرة بغرفتيها النواب والشيوخ تحت لواء "القائمة الوطنية من أجل مصر" وسيطرت عليها أحزاب الموالاة وعلى رأسها "مستقبل وطن" صاحب الأغلبية في البرلمان، ما جعل بعضها يرتبط بصلات حكومية بشكل مباشر أو غير مباشر، وبالتالي فإن عملية الانفصال الكلي وقطع أواصل التنسيق تشكل إحدى القضايا المختلف حولها.

وطالبت بعض الأحزاب المشاركة في الاجتماع الأخير وضع رؤية خاصة بتيارات المعارضة لعرضها على المواطنين، وتكون موضوعية ومقبولة من قطاعات واسعة بعيداً عن رؤية الموالاة التي ترفض الخروج عن الإطار الذي ترسمه الحكومة وأجهزتها، بما يسير في اتجاه بعيد عن جماعة الإخوان التي كانت سببًا في أن تخسر أحزاب المعارضة جزءاً كبيراً من رصيدها والتعاطف معها في الشارع.

ووجدت أحزاب معارضة في قضايا العمال والأزمات الاجتماعية المرتبطة بها مدخلاً لترسيخ تحالفاتها البينية، ودشنت ما أسمته بـ"أمانات العمال للأحزاب السياسية"، وعقدت أكثر من ورشة عمل حول قانون التأمينات الاجتماعية الجديد ووجهت انتقادات لاذعة للقانون المعد من قبل جهات تابعة للحكومة، وهو ما يشي باحتمال أن تكون هناك تحالفات على مستوى قضايا سياسية داخلية.

> دوائر حزبية تتوقع أن تلعب دورا على مستوى الحضور والتحرك في الشارع وعرض الاتجاهات السياسية خلال الفترة المقبلة

ولاحظ مراقبون أن حزب التجمع اليساري الذي سار في كنف الحكومة مؤخرا بدا أكثر تحرراً في هذه الأثناء بعد أن قاد حملة برلمانية ضد وزير قطاع الأعمال هشام توفيق، على خلفية تجميد العمل في أحد المصانع التي شهدت احتجاجات لموظفيها، وطالب بإقالة الوزير ومحاسبته، وهو ما اعتبره البعض إشارة على توسيع دائرة أحزاب المعارضة التي قد يأتي تحركها في إطار مقبول من الحكومة.

وقال أمين الشؤون السياسية بالحزب العربي الناصري محمد السيد أحمد، إن أحزاب المعارضة التاريخية عليها دور مهم لاستعادة زخم الأحزاب في الشارع، و"نحاول الوصول إلى تفاهمات ليكون هناك أربعة أو خمسة أحزاب تعبر عن التيارات المختلفة بما يساعد على طرح رؤى لكل تيار، على أن يكون للجميع إطار عام يتعلق بدعم مؤسسات الدولة الوطنية وعدم السماح بتهديدها".

وذكر في تصريح لـ"العرب" أن الأحزاب التي تعاني من تقييد حركتها يمكن أن تلعب دورا إيجابيا لصالح الدولة حال أفسح المجال أمامها على مستوى مواجهة أفكار تنظيم الإخوان المتطرفة أو عبر مجابهة الانتقادات الموجهة إليها في مجال الحريات العامة وسوف يكون هناك إثبات عملي على الأرض بأن القوى السياسية تتحرك بحرية وفقا لبرامج متباينة، يشارك فيها الليبرالي واليساري والوسطي.

الملف الحقوقي مدخل لتموقع سياسي

التغيرات المتسارعة تفرض استراتيجية أميركية جديدة في الشرق الأوسط الكبير

واشنطن – رسم الرئيس الأميركي جو بايدن استراتيجية مغايرة لتلك التي اتبعها أسلافه في منطقة الشرق الأوسط الكبير، وهو ما يعكس تغيرا كبيرا في أولويات الولايات المتحدة بناء على التطورات الأمنية والسياسية وانشغالها أكثر بمواجهة النفوذ الصيني والروسي المتنامي بالإضافة إلى إحداث تغيير كبير في مصادر الطاقة ومواكبة السباق المتنامي للتسلح تكنولوجيًا.

وبدأت واشنطن بعد عقدين كاملين من حربها على الإرهاب تتعرض لانتقادات حادة من محللين وخبراء عسكريين يعتبرون أن في انسحاب واشنطن من أفغانستان وحربها ضدّ التنظيمات الإسلامية المتشددة وجهودها لإحياء الاتفاق النووي الإيراني فشلا أو سيرا نحو فشل محتّم.

وانتقد الخبيرالاستراتيجي الأميركي أندريو إس. جيلمور الاستراتيجيات التي اتبعتها الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط طوال العقدين الماضيين، والتي يرى أنها أسفرت عن أوجه فشل كثيرة.

وقال جيلمور، الذي عمل طوال 32 عاما في وكالة المخابرات المركزية قبل تقاعده، في تقرير نشرته مجلة ناشونال إنتريست الأميركية إن تعزيز المصالح الأميركية من شمال أفريقيا حتى وسط آسيا يشهد تراجعا ملحوظا، وأن عمليات احتلال العراق وأفغانستان المنهكة كانت تنذر بفشل استراتيجي.

ويؤكد أن النفوذ الصيني والروسي يتزايد على نطاق واسع، كما أن هناك "خطة كبيرة" في أفغانستان تحمل خطر التسارع بعد الانسحاب الأميركي، وتواصل القاعدة وداعش رغم سنوات من الضغط الأميركي الصارم والناجح غالبا التآمر والدعوة للقيام بهجمات ضد المصالح الأميركية في العالم. وهناك دول في المنطقة، بما في ذلك دول يفترض أنها حليفة للولايات المتحدة، تتصرف بصورة متزايدة دون خوف أو مراعاة لواشنطن.

ويرى الخبير العسكري الأميركي أن الجهد غريب الأطوار الذي تم بذله طوال سنوات عديدة بهدف كبح الطموحات النووية الإيرانية على حافة الفشل الآن، وأن ما تم بذله من دماء وأموال وعمل دبلوماسي في أنحاء الشرق الأوسط الكبير وأسفر عن هذه النتائج منذ نهاية الحرب الباردة، يصل إلى حد الكارثة بالنسبة إلى استراتيجية الولايات المتحدة في جزء محوري من العالم.

ويضيف أن هذه القائمة الطويلة من الفشل دفعت المفكرين الاستراتيجيين الأميركيين وصناع السياسات السابقين إلى الدعوة لتبني استراتيجية تقليص جديدة تهدف إلى الحد من التكاليف والالتزامات العسكرية والدولية.

وظهر إجماع بأن الولايات المتحدة التزمت أكثر من اللازم تجاه منطقة تعتبر تحدياتها الداخلية بعيدة عن متناول أدوات القوة الأميركية. وأدت مقولات مثل "الشرق الأوسط لم يعد يستحق ما يبذل" و"لم يعد الشرق الأوسط يهم كثيرا" إلى ارتفاع أصوات نخبة غاضبة بالنسبة إلى السياسة الخارجية تتوق إلى أن تركز الاستراتيجية الأميركية على التهديدات الأكثر إلحاحا من جانب روسيا والصين.

من ناحية أخرى، يقول جيلمور إن هذا الإحباط أمر مفهوم إذا ما تم تذكر أن الولايات المتحدة استطاعت بنجاح تأمين الكثير من مصالحها في الشرق الأوسط الكبير طوال فترة الحرب الباردة.

وعندما مررت بريطانيا، التي لجأت إلى سياسة التقليص في وقت مبكر، إلى الولايات المتحدة مزيجا غاضبا من القومية ودول ملكية تقليدية ومصالح طاقة مبعثرة في الشرق الأوسط الكبير، واجهت واشنطن التحدي بدرجة كبيرة باستثناء الثورة الإيرانية.

وخلال فترة الحرب الباردة حققت الولايات المتحدة أهدافها في المنطقة من خلال الاستعانة بالنخب المحلية سياسيا واقتصاديا وحشد نفوذها الدبلوماسي، وقد تم احتواء الحروب العربية – الإسرائيلية وإعادة توجيهها إلى عمليات سلام شبه دائمة.

> الفشل يدفع واشنطن للدعوة إلى تبني استراتيجية تقليص تحدّ من التكاليف والالتزامات العسكرية والدولية

وتحولت مصر من منطقة النفوذ السوفييتي إلى منطقة النفوذ الأميركي، وتم التغلب على عمليات حظر النفط، وواجه تمرد إسلامي تدعمه الولايات المتحدة (المجاهدون) بنجاح الغزو السوفييتي لأفغانستان عام 1979، وتم مرة أخرى إرسال القوات البرية الأميركية إلى المنطقة. وعلى النقيض من ذلك تبدو فترة ما بعد الحرب الباردة أقل استجابة للقوة الأميركية.

ويشير جيلمور إلى أنه من المفارقات أن الدعوات إلى التقليص تأتي مصحوبة بقائمة طويلة من المصالح الأميركية الدائمة التي يتعين حمايتها.

وعلى سبيل المثال، حدد مستشار الأمن القومي في يناير الماضي التحديات الكامنة التي ينطوي عليها التقليص، حيث قال "إن خفض التواجد الأميركي في الشرق الأوسط يتطلب تحقيق توازن بارع يتمثل في الحد من التواجد العسكري القديم دون خلق حالة جديدة من عدم الأمن، مع الحفاظ على الردع والنفوذ إذا دعت الحاجة إلى حماية تلك المصالح الأميركية الرئيسية الباقية".

وهناك خبراء كانوا أكثر تفصيلا بالنسبة إلى هذا الأمر، حيث قالوا إن "للولايات المتحدة ثلاث مصالح حيوية تماما في المنطقة هي الحد من الإرهاب، حماية تدفق النفط ومنع إيران من الحصول على أسلحة نووية".

وبالمثل أكد خبراء آخرون على ضرورة استمرار حماية الولايات المتحدة لحرية الملاحة في الممرات البحرية في المنطقة، واحتواء من يحتمل أن يفرضوا هيمنتهم في المنطقة وغيرهم من العناصر المعادية لواشنطن.

وقال جيلمور إنه لم يتم بعد صياغة استراتيجية جديدة يمكن أن تؤمّن هذه القائمة الطويلة من المصالح الحيوية، وأن أي استراتيجية جديدة تستند إلى "المصالح" بشكل منفصل عن الأطر المعقدة والمتقلبة بصورة متزايدة والتي توجد فيها مثل هذه "المصالح" محكوم عليها بالفشل منذ البداية.

وتعد مراجعة الافتراضات الأميركية السابقة شرطا ضروريا لوضع أي استراتيجية جديدة للمنطقة.

ويشير نطاق أوجه الفشل الاستراتيجي طوال العقدين الماضيين إلى ضرورة إعادة التحقق من الافتراضات الأساسية للغاية للاستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط الكبير. فالتحديات المتزايدة للحكم، والتغييرات في نظام الدول في المنطقة، وتضاؤل اعتماد الولايات المتحدة على الطاقة من المنطقة، والعراقيل التي تواجه ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تجعل من غير المقبول الحفاظ على الافتراضات التي لم يتم التحقق منها عن الدولة والحكم والمجتمع والنفوذ الأميركي في المنطقة.

وأكد جيلمور أن أي استراتيجية جديدة يجب أن تبدأ بتوسع في قدرات واشنطن التحليلية. وأن هناك حاجة إلى أطر عمل جديدة لتفهم الحيز الجغرافي المتصل للشرق الأوسط الكبير، وإلى قوة ذاكرة تاريخية لصياغة القصد الاستراتيجي للمعنيين لتكون نبراسا لأي استراتيجية أميركية جديدة.

وبالمثل هناك حاجة إلى سبل لتفهّم انتشار الحركات السياسية والثقافية عبر الحدود، وأنماط الحكم الديني، والتفاعلات بين الحضارة الإسلامية والحضارات المجاورة لمساعدة الولايات المتحدة على تحديد مصالحها ومتابعتها بصورة أكثر فعالية.

حان الوقت لترتيب الأولويات بصورة مختلفة في المنطقة